

Distr.
GENERAL

A/48/265
14 July 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والأربعون
البند ٧٩ من القائمة الأولى*

استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي

رسالة مؤرخة في ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٣ وموجهة الى الأمين
العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة
ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل طيه (انظر المرفق) التعليقات الخاصة بالرسالة
المؤرخة في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣ الموجهة اليكم من رئيس وزراء جمهورية كرواتيا السيد نيكيتشيا
فالنتيش والمعممة في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٣ بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة (A/48/215)، المرفق).

وأغدو ممتنا لو تكرمتم بالعمل على تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق
الجمعية العامة في إطار البند ٧٩ من القائمة الأولى.

(توقيع) دراغومير ديوكيتش

السفير

القائم بالأعمال بالنيابة

تعليقات بشأن الرسالة المؤرخة في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣
والموجهة الى الأمين العام من رئيس وزراء جمهورية كرواتيا

تقوم جمهورية كرواتيا بمحاولات دؤوبة لتحسين صورتها في العالم من خلال تشويه الحقائق التاريخية بل ويذهب مسؤولوها الى حد أبعد من ذلك حيث يقدمون أكاذيب مكشوفة الى الرأي العام العالمي بشأن أحداث شهداها الجميع. وانصافا للحقيقة ولنزاهة وسلطة المنظمة العالمية كذلك، ينبغي توجيه الأنظار الى مجموعة من الأكاذيب المفصولة الواردة في رسالة رئيس وزراء كرواتيا السيد ن. فالنتيش الموجهة الى الأمين العام في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣.

فبالرغم من التعتيم الاعلامي الذي لم يسبق له مثيل، وتشويه سمعة الشعب الصربي بأسره بصورة وحيدة الجانب وبدون أي مبرر، وهو شعب مهدد بالإبادة الجماعية، فقد أضحى من الواضح في نهاية المطاف أن السبب الرئيسي للأزمة والحرب في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الشعبية السابقة هو الانفصال القسري والمسلح وغير الشرعي لجمهوريتي سلوفينيا وكرواتيا اليوغوسلافيتين السابقتين عن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة.

ومن المؤسف أن المجتمع الدولي، تحت ضغط عوامل دولية قوية معينة، كافأ هذا العمل غير الشرعي وأضفى عليه الطابع القانوني من خلال الاعتراف المبكر به. وقد شكل الانفصال القسري انتهاكا فاضحا لدستور دولة ذات سيادة هي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية فضلا عن أنه يشكل أيضا انتهاكا لمبادئ وقواعد القانون الدولي بما فيها ميثاق الأمم المتحدة وأحكام مؤتمر التعاون والأمن في أوروبا المتصلة بحرمة الحدود الدولية. وإن الهجمات على الجيش النظامي (الجيش الوطني اليوغوسلافي) لدولة ذات سيادة التي كانت جمهورية كرواتيا تشكل جزءا منها، وطرد جيش الدفاع الوطني بالقوة من الإقليم الذي كان آنذاك جزءا من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية ذات السيادة والموحدة، ومصادرة المنشآت العسكرية والأسلحة بالقوة وإنشاء جيش وطني بصورة غير دستورية - لا يمكن أن تقدم، حتى في أشد أبواق الدعاية صفاقة، بوصفها عدوانا تقوم به صربيا ضد جمهورية كرواتيا. فهناك حقيقة لا يمكن دحضها وهي أن صربيا وكرواتيا كانتا في ذلك الوقت كلتاها جزءا من كيان وحيد لدولة يوغوسلافيا.

وقد لمس الشعب الصربي في كرايينا نتائج هذا العمل أكثر من غيره، حيث فصل بالقوة عن وطنه الأم بعد التجزئة القسرية ليوغوسلافيا وإنشاء جمهورية كرواتيا، وحول من أمة الى أقلية قومية. وحرّم الشعب الصربي بمفرده من حق تقرير المصير وأجبر الشعب الصربي بمفرده في الجمهوريتين الانفصاليتين على قبول مركز مواطن من الدرجة الثانية. ومن الطبيعي، كما أنه من الحقوق المعترف بها دوليا للجميع، بما في ذلك حق الشعب الصربي، عدم قبول معاملة من هذا النوع. وقد أعرب الشعب الصربي في كرايينا عن هذا بكل وضوح في الاستفتاء الذي أعلن فيه الجميع تقريبا بأنفسهم عن معارضتهم للانفصال القسري عن الدولة المشتركة. وأن حرمان الشعب الصربي في الدستور الكرواتي من مركز أمة مكافئة، مقرونا بذكرياته الحديثة العهد عن جرائم إبادة الأجناس المرتكبة ضده في دولة كرواتيا المستقلة الفاشية في

الحرب العالمية الثانية (من الحقائق التاريخية أنه قتل في معسكر التجمع في ياسينوفاك ٧٠٠ ٠٠٠ من الصرب واليهود والغجر). أثار مخاوفه من جديد من تجدد جريمة إبادة الأجناس بحقه، ودفعه إلى الشعور باليأس. وعندما تربع على السلطة نظام كرواتي غير ديمقراطي، لا هم له سوى تحقيق حلم يزيد عمره عن ألف عام، بأي ثمن كان، وهو إقامة دولة قومية للكرواتيين تضم أراضي كرايينا التي سكنها الصرب لعدة قرون، وعندما أشار هذا النظام إلى استمرارية دولة كرواتيا المستقلة، وهي كيان أنشأته ألمانيا الفاشية، انبعثت الأحقاد القديمة المعادية للصرب، والتهديدات وأعمال التهريب المكشوفة ضدهم. وتم "تأديب" الصرب بأشد الوسائل وحشية.

كما تتضح حالة حقوق الإنسان في جمهورية كرواتيا بحرمانها من المساعدة المقدمة من برنامج البرلمان الأوروبي لتقديم المساعدة لبلوندا وهنغاريا لإعادة التشكيل الاقتصادي وذلك بسبب الانتهاكات المثيرة لحقوق الإنسان فيها.

وفي النصف الأول من عام ١٩٩٢، تصاعدت حالة الفوضى وانعدام القانون في كثير من الأجهزة الحكومية مما ألحق الضرر بالصرب بالدرجة الأولى: فقد سرحوا من عملهم؛ وتم إخلاؤهم بصورة غير قانونية من مساكنهم، وبخاصة الأسر التي لها ضباط في الجيش الوطني اليوغوسلافي أو ضباط متقاعدين منه الذين اعتبروا علنا من الأعداء؛ وجرت مضايقتهم وإهانتهم في منازلهم وفي أماكن عملهم وفي التجمعات العامة وفي وسائل الإعلام؛ ونعتوا بأسماء قذرة؛ ودمرت المنشآت والمباني السكنية الصربية تدميرا شاملا ولا سيما في المناطق التي غالبية سكانها من الصرب، أو فروا منها بسبب التهديدات. واعتبر السكان الصرب علنا متهمين بصورة جماعية بالفظائع المرتكبة في الحرب في كرواتيا، بالرغم من أنهم كانوا أكبر ضحية لهذه الحرب.

وفي النصف الثاني من عام ١٩٩٢، تكرر حدوث الانتهاكات التالية لحقوق الإنسان أكثر من غيرها: التسريح التعسفي من العمل، الحرمان من الجنسية على أساس المنشأ الوطني أو إشرافها بتقديم بيان ولاء، أو بإساءة معاملة جسدية أو عقلية، ونسف المرافق والشقق السكنية بالديناميت (وفقا لبيانات مدعومة بالأدلة ومقدمة من "المحفل المدني الأوروبي European Civic Forum" نسف في زغرب لوحدها حوالي ٠٠٠ مسكن صربي)، وعدم ملاحقة مرتكبي الأفعال الجرمية المرتكبة ضد الصرب، وأشكال أخرى من التمييز على أساس المنشأ الوطني.

ومن النتائج المنطقية لهذه الانتهاكات حدوث هجرة جماعية للصرب ليس من المنطقة التي تمزقها الحرب وإنما من المناطق غير المتأثرة بالحرب أيضا، إلى إقليم كرايينا حيث جهزوا أنفسهم للدفاع، وإلى أجزاء أخرى من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة - إلى صربيا والبوسنة والهرسك بصفة رئيسية. وعقب اندلاع الحرب هناك، بدأت هجرة الصرب صوب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبلدان أوروبية وغير أوروبية أخرى. وتمثل الحقائق التالية بيانا واضحا عما ذكر:

- ظهرت مناطق كثيرة في كرواتيا من الصرب تطهيراً إثنياً، بالرغم من أن هذه المناطق كانت موطناً لأجدادهم؛ وقد طرد لغاية الآن زهاء ٣٠٠ ٠٠٠ صربي، وقد تأكد هذا الطرد في تقرير الأمين العام الذي ذكر على وجه التحديد أنه تم طرد ٢٤١ ٠٠٠ صربي؛ ولا تدخل في هذا الرقم سوى الحالات المسجلة التي وجد فيها الصرب ملجأ في كرايينا وفي إقليم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (تجاوز عدد اللاجئين الصرب في إقليم صربيا لوحده ٢٥٠ ٠٠٠ لاجئ في حين أن عددهم الإجمالي المشتمل على الحالات غير المسجلة أعلى من ذلك بكثير بكل تأكيد)؛ ومن إقليم كرايينا لوحده، وجد حوالي ٦١ ٠٠٠ صربي ملجأ في صربيا، بالإضافة إلى عدد غير معروف وجد ملجأ في جمهورية البوسنة والهرسك السابقة؛ وأضحت عودتهم إلى موطن أجدادهم مستحيلة بسبب قيام الكرواتيين بنسف منازلهم واستحالة قيامهم بأي نشاط اقتصادي؛

- ظهرت مدن كرواتية كثيرة من الصرب تطهيراً إثنياً: ففي دوبروفنيك أجريت محاكمات غيابية ضد الصرب الذين كان ذنبهم الوحيد هو انتسابهم لأحزاب سياسية ذات اتجاهات يوغوسلافية، ولطخت سمعة شخصيات صربية سياسية بارزة على أساس تهم ملفقة وسرحوا من جميع المناصب والوظائف؛ وفي أوسييك، حيث اعترف عمدتها السابق كراماريتش علانية أن الحرب في كرواتيا اندلعت نتيجة لهجوم كرواتيا على بروفوسيلو؛

- هاجر معظم الصرب من مدن كرواتية كثيرة نتيجة للضغوط المفروضة عليهم بوسائل غير أخلاقية: في الفترة ١٩٩٢/١٩٩١، هاجر ما مجموعه ٢٣٨ ٠٠٠ صربي أي ٣٠ ٠٠٠ من كارلوفاك، و ٢٨ ٠٠٠ من زادار، و ٢٠ ٠٠٠ من سيساك، و ٥ ٠٠٠ من غوسبيتش؛ و ١٥ ٠٠٠ من سيبينيك؛ و ١٠ ٠٠٠ من فينكوفيتش؛ و ١٠ ٠٠٠ من سلافونسكي برود؛ و ١٠ ٠٠٠ من داروفار؛ و ١٠ ٠٠٠ من بودرافسكا سلاتينا؛ ووفقاً لبيانات غير مستكملة هاجر ١٠٠ ٠٠٠ صربي من زغرب (حسب تعداد واحد عن أبرشية زغرب - ليوبليانا، هاجرت ٣٦٩ أسرة صربية من هذه المدينة)؛ وهاجر ٣٣٠ مواطناً صربياً من بلدة ايموتسكي تحت ضغط السلطات الكرواتية والقوات المسلحة، رغم عدم تأثرهم بالحرب؛ وقد أدرجت بالفعل البيانات ذات الصلة المدعمة بالأدلة عن هذه المدن وغيرها من المدن والبلدات، في تقرير حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عن جرائم الحرب المقدم امثالاً لقرار مجلس الأمن ٧٨٠؛

- والبيانات المتعلقة بآماكن العبادة والأضرحة الأرثوذكسية المدمرة (الكنائس والمنشآت الكنسية) مذهلة أيضاً: ١٣٣ منشأة في المناطق غير المتأثرة بالحرب و ٥٠ في المناطق الممزقة بالحرب؛ وأصيب ١٠٣ منشآت بأضرار فادحة و ٩٩ منشأة بأضرار خفيفة، مما يصل مجموعه إلى ٣٨٥ منشأة؛

- تعرض أساقفة أبرشية زغرب - ليوبليانا للتهديدات والضغوط ولشتى الأوامر الصادرة من السلطات وطردها فيما بعد لتمهيد الطريق أمام التطهير الإثني للسكان الصرب الأرثوذكسي - أي ٥ من مكتب سيفود في زغرب، و ٥ من مكتب غروبيسينو بوليبي و ٦ من مكتب بيلوفار وغيرهم؛

- وتعرض اللاجئين الصربيون، من الناحية الاقتصادية، إلى أضرار فادحة - تدمير المنشآت الاقتصادية في المناطق الصربية فضلا عن تدمير المنازل والأسر المعيشية التابعة لمواطنين من الأصل الصربي، وغير ذلك - وستقوم الهيئات ذات الصلة في إطار مؤتمر جنيف المعني بيوغوسلافيا السابقة بتقييم هذا الضرر وإدخاله في التوزيع النهائي للأصول والخصوم؛

- كما يتضح غدر السلطات الكرواتية من احتواء الخطط المتعلقة بالتطهير الإثني لغربي سلوفانيا على تصريف النفايات النووية في القطاع الغربي فيها (الموجود حاليا تحت سيطرة قوة الأمم المتحدة للحماية). وهذه المناطق هي: داروفار، وبودرافسكا سلاتينا، وغروبيسينو بوليبي، وديلييسكا غورا، وماسلوفافكا غورا وبيلوغورا؛ وقبل الحرب، كانت غالبية سكان هذه المناطق من الصرب.

هذه الحقائق غير قابلة للجدل وتحدث عن نفسها. وينبغي التأكيد فقط مرة أخرى أن الانفصاليين السلوفانيين والكرواتيين الذين انفصلوا بصورة غير دستورية وقسرية وبالتمرد المسلح فدفعوا بذلك شعوب هذه المنطقة إلى أتون الحرب، يتحملون لوحدهم المسؤولية عن اندلاع الأزمة والحرب في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة. ويشعر الجميع بعواقب هذا العمل، ولكن الضرر الحاصل في المناطق المتأثرة بالحرب لا يتجاوز الأذى الذي أصاب المواطنين الأبرياء لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ولا سيما المجموعات الضعيفة منهم كالرضع والأطفال وكبار السن والمرضى نتيجة للجزاءات القاسية الظالمة التي لا مثيل لها في تاريخ الأمم المتحدة التي فرضها المجتمع الدولي على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

ومن المأمول فيه أن تمنح الحقائق المذكورة أعلاه مكانا ملائما في مجموعة التطورات المختلفة الجارية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية السابقة وأن تسهم في إيجاد فهم أفضل للأسباب الفعلية والنتائج الناشئة عن الأحداث المأساوية في هذه المناطق.

— — — — —